

العلاقات الأورومتوسطية..
مازق برشلونة - إلى انتحار المتوسط

الفصل الرابع

أمريكا - أوروبا
غنائم شرق أوسطية مشتركة

Obeyikan.com

لا ينبغي أن تُسرف في «الفرح» عندما نسمع بين وقت وآخر عن اختلافات في وجهات النظر (ولا أقول خلافات) بين أوروبا وأمريكا لأننا -في المحصلة النهائية- أمام غرب واحد- وهو كل لا يتجزأ- على الأقل فيما يتعلق بمنطقتنا في الشرق الأوسط. فالمطامع واحدة، وإن بدت فجأة (لأمريكا) أو ناعمة نعومة الحرير (لأوروبا).

وكلنا يعرف أن منطلقات «مشروع الشرق الأوسط الكبير» هي منطلقات استعمارية محضة تبغى فرض الهيمنة على المنطقة (وتذويب العرب في محيط أوسع حتى لا تقوم لهم قائمة بعد ذلك) وما الحديث عن الإصلاح والدمقرطة إلا حديث إفك أو هو على أقل تقدير حديث حق يراد به باطل!

وعندما صاغت أمريكا تفاصيل مشروعها في مبادرة حملت اسمها (المبادرة الأمريكية) لم تغضب أوروبا بل لم تتأفف من هذا المخطط الاستعماري الأمريكي الذي يستهدف منطقة الشرق الأوسط وسارعت هي -على طريقة خذ نصيبك وأترك لي نصيبى- بتقديم مبادرة أوروبية ترسم نفس الخطى الأمريكية وترمى إلى ذات الأطماع، ولكن في ثوب قشيب لا يخفى سوى بعض العيوب الشكلية أما «جوهر» المبادرتين (الأمريكية والأوروبية) فلا خلاف أو اختلاف حوله.. فالطرفان ينظران (بشراهة أشعب) إلى ما تحت وفوق الأراضي العربية!.

المعنى الذي أريد أن أقوله هو أن أوروبا لو كانت حقاً تقف -دائماً- إلى جانب شعوب المنطقة وتدافع عن حقوقها في الحرية والديمقراطية، وتكره الاستعمار والمستعمرين، لكانت رفضت في قول واحد) المبادرة الأمريكية لا أن تنافسها بمبادرة أخرى ثم تراهن -بعد ذلك- على «غواية» و«هوى» أهل الشرق الأوسط الصغير الذين قد يميلون إلى أوروبا (القريبة ثقافياً وحدودياً) بقدر ما ينفرون من أمريكا المسيطرة بقوة الحديد والنار!

ولاشك أن هذا التناقض الذي «مظهر وجوهر» الموقف الأوروبي يتجلى بوضوح أكثر في مؤتمر شرم الشيخ الذي انعقد قبل فترة لبحث مستقبل العراق..

ما سمعناه هو أن أوروبا (وخصوصاً فرنسا) تشدد على ضرورة مشاركة كافة فصائل المعارضة العراقية لأن أي حديث عن أمن واستقرار ومستقبل العراق يجب أن يدلى جميع فئات الشعب العراقي بدلهم فيه (وهذا صحيح وحق على كل حال) الشيء الثاني الذي ألفت عليه أوروبا -إلحاحاً- هو ضرورة أن تتقدم أمريكا ببرنامج مُفصل يوضح (متى وكيف) يتم انسحاب قوات الاحتلال من العراق.. أما المطلب الأوروبي الثالث فكان التشديد على أن يتضمن البيان الختامي لمؤتمر شرم الشيخ إيدانة لأعمال لعنف التي ارتكبت في مجزرة الفلوجة.

أقول الحق لقد ظللنا جميعاً -في الشرق الأوسط- نبلل شفاهنا بألستنا -لهفة وترقباً- لما ستؤدى إليه هذه المطالب الأوروبية خصوصاً في ضوء رفضها (أمريكياً!) واستطرادا -صدرت تصريحات من الجانبين تكشف عن عدم ارتياح مُبادل بل وغضب من جانب أمريكا إثر إعلان فرنسا أنها ستقوم بدعوة المعارضة العراقية لحضور المؤتمر!.

وبعد طول انتظار -من جانب الشرق أوسطيين، كانت المفاجأة أن انخفض (سقف) المطالب الأوروبية، حتى أصبح قريباً جداً من الأراضي (أرض الواقع) ولم تدعم المعارضة العراقية لأنها في المفهوم الأمريكي ليست معارضة وإنما هي جماعات مسلحة وإرهابيين!.. وأغفل البيان الختامي -عامداً متعمداً- أي حديث عما حدث في الفلوجة لأنه من وجهة نظر الأمريكيين ليس إلا عمليات تصفية عسكرية ضرورية لجيوب المسلحين وفلول لنظام العراقي السابق.

وإمعاناً في تسطيح المطالب الأوروبية (التي كنا نبتهج بها ولها) أغفلت أمريكا أي إشارة لبرنامج الانسحاب من العراق، واكتفت بالقول إن وجود فئات الآلاف من جنودها وعتادها هو وجود مؤقت (وغير دائم!!) لكن ما هي حدود وطبيعة هذا المؤقت فلا أحد يعلم!!

وهكذا تضاءلت المطالب الأوروبية حتى أصبحت رؤيتها عقبة على العين المجرد. بمعنى آخر: لقد ذابت أو بالأحرى «تهت» في الرؤية الأمريكية.. ولم يعد

لنا منها سوى بعض تصريحات أو فلنقل (تطمينات) لبعض الوزراء الأوروبيين وخصوصاً (وزير خارجية فرنسا) لا تسمن ولا تغنى من جوع، (أى لا تغيير ما استقر عليه الحال أمريكياً).

ولن يكون من قبيل المغالاة القول أن هذه النتيجة (أقصد تلاشى الموقف الأوروبي المتشدد) كان بالإمكان توقعه ليس فقط، لأن هذا الحال ليس فقط هو «ديدن» السياسة الأوروبية إذا ما حدث اختلاف مع السياسة الأمريكية حول قضية من القضايا ولكن أيضاً لأن فرنسا (وأوروبا بشكل عام) لا تريد تصعيداً جديداً مع أمريكا خصوصاً بعد أن استوعبت درس التقزيم والتهميش والعزلة التي شعرت بها في أعقاب موقفها الراض للغزو الأمريكى في العراق (خارج إطار الشرعية الدولية) ثم لا يجب أن ننسى أن لفرنسا «مصالح» (سياسية واقتصادية) لا تريد أن تفقدها خصوصاً أن واشنطن كانت لوحث قبل فترة بإمكانية بحث مسألة إسقاط ديون العراق خارج إطار «نادى باريس». وهو ما يعتبر سحبا للمصداقية من باريس وناديتها على السواء!.

أما الشيء الآخر فيتعلق بنصائح ألمانية (حتى لا نقول ضغوطاً) لباريس بأن تكف عن «المشاغبة» ضد الأمريكان وتكريس دور «المصالح الأطلسية» الذى يضطلع به تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى الذى أكد مراراً وتكراراً ضرورة طي صفحة الخلافات الأمريكية - الأوروبية.

وكلنا يعلم أن ألمانيا قد أثرت السلامة لسبب أبعد من (قضية العراق) أو شرم الشيخ... وهو رغبتها في أن تكون عضواً دائماً في مجلس الأمن.. ومعلوم لدى القادة الألمان أن أمراً كهذا لن يحدث بدون موافقة أمريكا وإذا تذكرنا أن أمريكا كانت لوحث بهذه «الجزرة» من قبل لألمانيا (حتى لا تلقى بكل ثقلها في سلة الاتحاد الأوروبي) وأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن سوف تحسم في العام المقبل لأدركنا على الفور أن ألمانيا قد لعبت دوراً في تخفيض سقف المطالب الفرنسية (أو الأوروبية).. شىء آخر لا يجب إغفاله وهو

أن أوروبا اليوم تعى جيداً أن العالم قد تغير بعد تاريخيين أساسيين، الأول: غزو العراق واحتلاله أمريكياً (رغم المعارضة الدولية) والثاني: أن فوز بوش الكاسح في الانتخابات الرئاسية في الدورة الثانية قد أكسبه مزيداً من الثقة في سياسته الرامية إلى إخضاع العالم أجمع للإرادة الأمريكية..

بكلمة أخيرة لم تشأ أوروبا أن تكون «غيبية» فاستوعبت الدرس سريعاً وطوت - بإرادتها الكاملة- صفحة الاختلافات مع أمريكا لتبدأ صفحة جديدة من الوفاق أو التعايش السلمى أطلسياً.

ملاح أولية لوفاق دولى جديد

مع طي صفحة الحرب الباردة، أقل نجم نظام القطبية الثنائية الذي ظل يتجاذب العالم لأكثر من نصف قرن ليفسح الطريق رحباً أمام نظام الأحادية القطبية الذى تربعت فيه أمريكا (باعتبارها الدولة الأقوى في العالم) على «عرش القرار الدولى»، وأعطت لنفسها الحق في أن تحكم (وحدها) العالم بلا منازع.

وكان من المتوقع أن يستمر (هذا الحال) - الذى يتجه فيه الاستقطاب نحو دولة واحدة هى أمريكا - طويلاً لولا حدثان في غاية الأهمية، الأول الضربات الإرهابية التى وقعت على الولايات المتحدة وأصابت - في ضراوة- مركز التجارة العالمى، والبتاجون ليسقط وهم (ظل سائداً فترة) هو أن أمريكا تضرب دائماً (ولا تضرب أبداً) أو هي وحدها التى تهدف ولا يمكن في يوم أن تُستهدف!

أما الحدث الثانى فهو «حالة الغرق» التى تعيشها أمريكا اليوم في العراق والذى جعلها - على حد قول كبرى المرشح الرئاسى السابق - تلجأ إلى الأوربيين الذين كانت تسخر منهم أمريكا وتقول عنهم: «أنهم أكلو الجبنه مثل القروء»!

وفي ضوء تداعيات هذين الحدثين كما يقول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأشهر خرجت أمريكا وأوروبا بنتيجة واحدة هى أن واشنطن في حاجة إلى مزيد من الحلفاء، وان أوروبا ليس أمامها خير سوى أن تظل مرتبطة بواشنطن.

وكان معنى ذلك أننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة يتخلق فيها مجدداً نظام دولي جديد، لا مكان فيه لقطبية ثنائية (كما كان الحال في زمن الحرب الباردة) أو لقطبية أحادية، وإنما يتأسس على أرضية جديدة تحتل منزلة بين المنزلتين، فلا هي ثنائية (أو متعددة الأقطاب) ولا هي أحادية، فأمريكا تحتل فيها مركز القيادة لكن ذلك مرهون بمجموعة اتصال أطلسية تكون الوجه الآخر للمنطق الأمريكي في تعاطيه مع قضايا العالم ومشكلاته.

ولقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان «صيغة محددة» لهذا النظام الدولي المرتقب تحدث فيها عن إقامة متدى جديد للتخطيط الاستراتيجي، يشارك فيه الحلفاء الغربيون في اتخاذ القرار (وان ظلت لأمريكا فيه اليد العليا) لأنه سيضمن لأمريكا «حق التشاور» في أية قضية مع الحلفاء، ويقلص قليلاً من احتكارها لوضع الخطط وانتظار الالتزام بها من جانب الحلفاء.

كما أن هذه الصيغة تعنى لأوروبا ضمان نظام أفضل لعملية صنع القرار على أن يكون نظاماً جمعياً، ولا يخفى ديستان (الذي رأس لجنة الدستور الأوروبي) أن مجموعة الاتصال (أو المتدى) الذي يعنيه يضم بالضرورة أمريكا والاتحاد الأوروبي.

على أية حال، يبدو أن طرفي هذا العقد الأطلسي الجديد (أمريكا وأوروبا) قد وصلا إلى هذه القناعة في وقت واحد انطلاقاً من حقيقة يؤمنان بها هي أن الجيل الذي شكل العلاقات الأطلسية قبل خمسين عاماً، أو يزيد قد اختفى من مسرح الأحداث، وبات يتضمن إعادة النظر (في خلفيات وواقع وطموحات) هذه العلاقة الكلاسيكية التي تجمع ضفتي الأطلسي، تحت مظلة واحدة.. وهو ما سيقود حتماً في النهاية إلى تحقيق طموح أكبر يتعلق بإعادة بناء المبادئ الأساسية للنظام العالمي لتحل محل المبادئ التقليدية التي انهارت مع المفترقات التي هزت أرجاء مركز التجارة العالمي والبتاجون.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن حجر الزاوية في هذا التحول الأطلسي

(المرتقب) هو حرب العراق التي خرجت منها أمريكا أكثر اقتناعاً بأنها كانت على خطأ عندما أيقنت أنها ليست في حاجة إلى العالم، وإنما العالم هو الذي يحتاج إليها دائماً! على أية حال يبدو أن واشنطن قد راجعت حساباتها بدقة، واعترفت أن تبدأ الولاية الثانية لبوش بفكر جديد يصب في اتجاه المقاربات الأطلسية، وبدأت بالفعل في تنفيذ فكرة «مجموعة الاتصال» التي لا تظهر فيها أمريكا وإن ظلت تمارس سيطرتها عن بُعد... والمثال، لصارخ على ذلك موافقتها على أن تقوم الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) بالحوار مع إيران بهدف حل الأزمة الناشبة بينهما حول الملف النووي.. والشيء نفسه حدث مع اللجنة السداسية المكلفة بالتفاوض مع كوريا الشمالية وإقناعها بالتخلي عن الأسلحة النووية ومما يزيد صورة هذا «التحول الإستراتيجي» وضوحاً أن أوروبا أبدت تجاوباً سريعاً؛ فبعد أن كانت تحرص على أن تتخذ مواقف متميزة عن الموقف الأمريكي من طهران، عادت لتقترب كثيراً من موقف واشنطن بل ولم تر غضاضة في أن تتفاوض مع إيران باسم أمريكا.. كما ظهر هذا التقارب الأطلسي (الأمريكي الأوروبي) جلياً في الأحداث التي شهدتها لبنان وسوريا ومساندة فرنسا (وهي الزعيمة الأوروبية الأكثر بروزاً) للقرار الشهير ١٥٥٩ الذي يطالب سوريا بالانسحاب من لبنان (والمعروف أن مجازاة باريس لواشنطن في هذا الاتجاه هو أمر حديث نسبياً خصوصاً أن منطقة المشرق العربي كانت أكثر التصاقاً بفرنسا وكانت للأخيرة فيها مكانة وحظوة في التاريخ المعاصر).

على أية حال أن ما نسوقه بشأن لتصورات الأولية للنظام الدولي الجديد والذي ينطلق من أرضية أطلسية (مشتركة) يجد سنداً له في جملة من الرؤى الأوروبية التي تحقق حولها إجماع أخير في بروكسل ومنها أن أوروبا وأمريكا تجمعهما قيم مشتركة هي الالتزام بالديمقراطية واقتصاديات السوق، وسيادة القانون.

والحق أن أوروبا وباعتراف نفر من قادتها - قد استوعبت دروس العامين الماضيين وتبين لها أنه إذا انقسم طرفا الأطلسي (أمريكا وأوروبا)، فسوف يكون العجز التام عن ممارسة أي نفوذ دولي.

ويذكر الأوروبيون أن من مصلحة أمريكا أن تكون (أوروبا قوية)، ولذلك قد يكون من المهم أن تتقدم أمريكا ببعض الإجراءات لأوروبا كأن تعرض عليها مزيداً من المراكز القيادية داخل حلف «الناتو».

يبقى أن نذكر أن الصيغة الجديدة للنظام الدولي المرتقب تنطلق بالضرورة من قاعدة أطلسية صلبة فأمريكا وأوروبا يجب أن يكونا على استعداد للقيام بأمور محددة لخدمة كل منهما في مناخ بعيد عما تمليه المصلحة القومية المباشرة وبدون الإصرار على «الإجماع العالمي» وفي هذا - ما فيه - من تجاوز للمؤسسات الدولية اللهم إلا إذا تم تطويعها لخدمة ما يراه الطرفان الأطلسيان.

عقد أطلسى جديد :

وهكذا وعلى طريقة «العقد الاجتماعي» الذي وضع لبنته الأولى الفيلسوف الفرنسي الشهير جان جاك روسو فإن «عقداً أطلسياً جديداً» بزغ فجره حالياً في سماء العلاقات السياسية الدولية بين أمريكا وأوروبا، ولئن كان عقد روسو يتعلق بعلاقة الرئيس بالمرؤوسين (داخل الدولة الواحدة) ويقضى بأن يتنازل كل مواطن عن جزء من حريته لبناء الدولة التي تعلقو (فوق الجميع) وتخدم (الجميع) فإن العقد الثاني يستهدف إقامة «بناء أطلسى قوى» تتحقق - بمقتضاه - المصلحة القومية المباشرة للأطلسيين دونما اعتبار في قليل أو كثير لمصلحة عامة أو إجماع عالمي، فالمهم أن يتفق طرفا الأطلسى على ما يمثل بالنسبة لهما «نفعاً مشتركاً» والحق أن أوروبا وأمريكا تتحلمان كثيراً لهذا العقد الذي أقطع بأنه سيكون «محوراً» لجميع التبركات العالمية في السنوات المقبلة.. ولذلك حدثت جملة من المقاربات (حتى لا نقول تنازلات) بين الطرفين كان من شأنها التمهيد لعقد «اتفاق كامل» بين الحلفاء الأطلسيين.

ولقد اختارت أوروبا أن تبدأ بالخطوة الأولى في طريق التقارب الأطلسى (المأمول) فتحدثت الدوائر الاتحادية في بروكسل عن أنه من الأفضل لأمريكا أن تكون أوروبا قوية وردت واشنطن فذكرت على لسان جورج دبليو بوش أن أحداً

لا يرى غير ذلك، فالأوروبيون هم الآباء المؤسسون لأمريكا ولولاهم لما ظهرت أمريكا إلى الوجود، ولاندثرت كل القيم التي تمثلها (وهي حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق وسيادة القانون)، وتقدم بالفعل نفر من قادة أوروبا ببيان أو «مانيفستو» يطرح رؤية القارة العجوز في تنقية الأجواء الأطلسية والشروع في تشييد البناء الأطلسي الذي يكون والحالة هذه حجر الزاوية في العلاقات السياسية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

وتضمن البيان أو المانيفستو اقتراحات منها توسيع المشاركة الأوروبية في مركز قيادة حلف الناتو، وتخفيف قوانين حماية التكنولوجيا العسكرية والسعي إلى تقليص الخلافات (بين الجانبين) حول الشرق الأوسط.. فقد آن الأوان -بحسب البيان- لطي هذه الصفحة التي تبدو فيها أوروبا (مناصرة) للمطالب الفلسطينية بينما تظهر أمريكا في صورة (المساند) الدائم لأهداف إسرائيل.

واحسب أن هذه النقطة تحديداً لم تغب عن عقل الرئيس جورج دبليو بوش الذي اعترف -ربما لأول مرة- أن لأوروبا دوراً مهماً في عملية السلام وترابطها بالمنطقة في جنوب المتوسط علاقات تاريخية خصوصاً في لبنان وسوريا في إشارة إلى وقف سياسة التهميش التي مارستها واشنطن -عمداً- ولسنوات طويلة إزاء أوروبا وضمن الاقتراحات الأوروبية تحدثت بروكسل في البيان (المشار إليه) عن الأزمة التي يفجرها الملف النووي الإيراني، فحثت واشنطن على تبادل المقاعد مع الأوروبيين (كأن تتقدم أمريكا بحوافز وإغراءات لطهران مقابل وقف برنامجها النووي في حين تأخذ أوروبا الموقف المتعنت فتصر على فرض عقوبات على إيران ما دامت لا نفى بما سبق أن انتزمت به). وليس خافياً أن اللمسات الأخيرة لهذا العقد الأطلسي الجديد كانت تنتظر إنهاء الاختلاف في وجهات النظر بين واشنطن وبروكسل حول الصين خصوصاً بعد أن أعربت أمريكا عن دهشتها لرغبة أوروبا في أن ترفع حظر بيع السلاح إلى بكين والتي اعتبرتها أمريكا أشبه «بإعلان حرب» من جانب أوروبا من منطلق أن أي مساعدة للصينيين على تحديث أسلحتهم لا يعنى سوى قتل المزيد من الأمريكيين! على أية حال الرئيس

الأمريكي جورج دبليو بوش لا يخفى تفاؤله بهذا العقد الجديد ويرى كما أوضحت وزيرة خارجيته كونداليزا رايس - أن صفحة جديدة من العلاقات الأطلسية قد بدأت ولا مجال فيها للوم أو لمرارة على ما حدث إبان الأزمة العراقية.. وهو يعنى في التحليل النهائي أن الدرس الذى استوعبته أمريكا وأوروبا من حرب العراق كان قاسياً حيث أدرك الطرفان أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر وأن «التضاد» فى المصالح هو خصم من رصيدهما معاً وبالتالي فالتقارب بينهما «أجدى» و«انفع» فعلى سبيل المثال.. لم يكن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش يفشى سراً عندما قال لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية، إن نظيره الفرنسى جاك شيراك هو الذى اقترح عليه فى صيف ٢٠٠٤ فكرة مشروع القرار ١٥٥٩، الذى يطالب القوات السورية بالانسحاب من لبنان، وإنما كان يقرر واقعاً جلياً (يفقأ العيون، مفاده أن تعاوناً (من نوع إستراتيجي عميق) قد أُلْف بين القلبين (الأمريكي والأوروبى)، اللذين يهويان -إلى حد الغواية- منطقة الشرق الأوسط، ويعتزمان (وضع اليد فى اليد) من أجل إعادة هيكلتها بما يحقق مصالحهما التى لا ينبغى أن تكون متناقضة (أو متضاربة) بعد اليوم..

وإذا كان صحيحاً أن لمشروع الشرق الأوسط الكبير مصادر إسرائيلية، كما يكشف ذلك كتاب «الشرق الأوسط الجديد» لسيمون بيريز، فمما لا شك فيه أن ما يطلبه القرار ١٥٥٩ من سوريا، ليس خالصاً لوجه الحرية والديمقراطية، كما تزعم واشنطن وباريس، وإنما يحقق -بشكل غير مباشر أهداف تل أبيب، وهى إجلاء الجيش السورى من جميع الأراضى اللبنانية، ليصبح لبنان، والحالة هذه، بطناً «رخوة» يمكن العبث فيها بسهولة ويسر. ثم نزع أسلحة «حزب الله» الذى تعتبره إسرائيل (وأمريكا أيضاً) ذراعاً إيرانية قوية فى المنطقة.. وكذلك إلغاء دور دمشق كحليف إستراتيجي وحيد لإيران فى المنطقة..

وليس خافياً أن هذا القانون -حسب مصادر أمريكية- يرمى إلى إحداث تغيرات سياسية واقتصادية داخل النظام السورى.. من شأنها أن تزيد من فرص تقدم العملية السلمية وقبول دمشق بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التى أطلقتها

واشنطن في عام ٢٠٠٤.

وللإنصاف يجب أن نلفت الانتباه، إلى أن أوروبا شريك كامل لأمريكا في هذه التصورات جميعاً، فهناك «أهداف شرق أوسطية» لفرنسا كشفتها المبادرة الأوروبية للإصلاح، وهي تبدو متناغمة مع المبادرة الأمريكية باعتبار أن المنطلقات واحدة، والأهداف مشتركة، وبالتالي فإن أوروبا (وتحديداً فرنسا) ليست «بريئة» من كل ما يحدث (من مد وجزر) في المنطقة، خصوصاً بعد المصارحة أو (المصالحة) التي أرست دعائمها زيارة بوش الشهيرة لبروكسل.

وعلى أية حال، ليس بوسع أحد إنكار أن الثوب السوري في لبنان لم يكن ناصعاً طوال الوقت، إلا أن ذلك لا يكفي مبرراً - من وجهة نظر البعض - للحشد الدولي الذي تقوده فرنسا اليوم (بالتنسيق مع أمريكا) ضد سوريا، سيما أن دخول سوريا إلى لبنان عسكرياً واستخباراتياً لم يحدث إلا بتأييد دولي (قبل سنوات)، وفرنسا (ذاتها) هي التي أعلنت بشار الأسد رئيساً لسوريا عندما استقبلته رسمياً في قصر الإليزيه (حدث ذلك قبل رحيل حافظ الأسد بعدة أشهر)، لكنها اليوم قلبت ظهر المجن للنظام السوري الذي ضرب عرض الحائط بالنصائح الفرنسية واستخدم نفوذه لتغيير الدستور اللبناني والتمديد للرئيس إميل لحود ثلاث سنوات أخرى، وهو ما اعتبرته باريس نوعاً من المواجهة مع الإرادة الدولية..

وأغلب الظن أن الوقوف عند حدود هذه الرؤية لتفسير الموقف الفرنسي من سوريا، يعتريه كثير من النقصان، فالمحقق أن الحرب الأمريكية ضد العراق كانت نقطة مفصلية مهمة في تاريخ العلاقات لأطلسية، لا تقل في أهميتها (الدولية) عن سقوط حائط برلين، فقد تبين للأطلسيين أن أحدهم لا يمكن أن يستغنى عن الآخر، وأن صفحة الخلافات التي فجرتها هذه الحرب يجب أن تطوى للأبد، انطلاقة من أن قيماً (ومصالح) مشتركة تظلل الجميع، ولعل ذلك ما كان يقصده دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي عندما اتهم نفسه بأنه «رامسفيلد القديم»، وكأنه يريد أن يرفع الحرج الذي سببه وصفه الشهير لأوروبا بأنها تنقسم إلى

«أوروبا قديمة»، «أوروبا جديدة» مشيراً إلى أن «القيم المشتركة» التي تجمع الأطلسيين هي الموتور الذي يجب أن ينقلهم بعيداً عن مناطق الخلاف، ناهيك عن أن حرب العراق لم تكن شيئاً جديداً، فالشراكة الأطلسية شهدت خلافات كثيرة سابقة، منها انسحاب فرنسا من الناتو عام ١٩٦٦، وقضية نشر صواريخ «بيرشينج» في مطلع الثمانينات، وبرغم ذلك بقيت العلاقات الأطلسية قوية البنين، شاهقة الارتفاع.

على أية حال، يجب إن نذكر أن السياسة الخارجية الفرنسية المعاصرة (بشكل عام) قد شهدت درجة من درجات إعادة النظر، حددها هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق (في ثانيا مقال له في مجلة العلاقات الدولية والاستراتيجية) في مرتكز أساسى هي القوة الخلاقة التي تملكها أمريكا بامتياز، من خلال سيطرتها على المجالات الخمسة الرئيسية في العالم: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، مشيراً لبي سقوط الوهم الذي ظلت النخبة الفرنسية تؤمن به وهو «مركزية الدور الفرنسى عالمياً!» وخلص فيدرين إلى القول إن فرنسا يجب ألا تحلم بأنها يمكن أن تلغى القوة الأمريكية، والأفضل هو أن تناغم معها....

والحق أن هذه الفكرة ذاتها كان قد تناولها بوضوح برجينسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق، في كتابه الشهير «رقعة الشطرنج» فأكد إن غياب سياسة خارجية أوربية موحدة (بسبب اختلاف الأولويات السياسية لدول الاتحاد) سيدفع فرنسا حتماً إلى التكيف مع السياسة الأمريكية والبحث عن قدر من المشاركة معها.....

وأضاف إن هذه المشاركة لن تكون شيئاً مستحدثاً، فقد سبق أن تجلت في حرب الخليج وكوسوفو عندما وفرت المشاركة الفرنسية والأوربية غطاء أخلاقياً وسياسياً للحرب عبر طرح مفاهيم مثل التدخل الإنسانى، والسيادة المحدودة، ومبدأ المسؤولية مقابل الحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية.

على أية حال قد لا أكون مغالياً إذا قلت أن أمريكا فطنت -بعد حربها على العراق- أنها في حاجة إلى خبرة فرنسا، وتحديداً الرئيس شيراك، في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عما لفرنسا من رصيد سياسي يجسده شعار الثورة (حرية، إخاء، مساواة) فضلاً عن تراثها المعروف في مجال حقوق الإنسان... وإمكان استخدام هذا الوزن المعنوي لفرنسا مع دول المنطقة.

ويبدو أن فرنسا قد قبلت ذلك في مقابل أن تعترف بها أمريكا شريكاً أساسياً، وليس تابعاً (وهي العقدة التي ظلت فرنسا تعانيها طويلاً).

وبالتالي قد لا يكون دقيقاً من يميل إلى الاعتقاد بأن سوريا دفعت ثمن المصالحة بين أمريكا وفرنسا، وإنما الأقرب إلى الصواب أن نقول: إن المتغيرات الإقليمية (في الشرق الأوسط) والدولية (في العالم) هي التي كشفت ما ظل خافياً علينا طويلاً وهو أن فرنسا (أو أوروبا) وأمريكا لا تختلفان عن بعضهما البعض، إلا في شيء واحد هو أن الأولى «ناعمة» والثانية «غليظة» لكن كليهما قوة (باطشة) و (طامحة) وتضع أعينها على الشرق الأوسط (أرض وسماء)....

أوروبا تعيد الحسابات!!

(أ) انتحار سياسة الحوار النقدي مع إيران:

الحدث -المفصلي في العلاقات الأمريكية - الأوروبية بشأن إيران هو سقوط بغداد في ٩ من أبريل ٢٠٠٣ وانهيار نظام صدام حسين، ثم مباركة الأمم المتحدة لما حدث (بعد أن كانت ترفض وتشجب!!).. وهو ما جعل أوروبا تعيد حساباتها سريعاً وتهرع للاصطفاف بجوار أمريكا المنتصرة والفاتحة.

ولقد ترجم الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذا التحول الأوروبي بتصريح رنان قال فيه: «إننا نهنيئ الرئيس جورج دبليو بوش والديمقراطية والقيمة الغربية هي التي انتصرت في العراق!.. ومعلوم أن المسألة لا علاقة لها بالديمقراطية وإنما بالمصالح النفطية التي خشيت فرنسا أن تفقد امتيازاتها هناك خصوصاً بعد أن أصبحت إدارة العراق في يد قوات الاحتلال الأمريكي...»

وبعد أيام قليلة بدأ الخطاب السياسي الأوروبي يتبدل ليس فقط على الساحة العراقية، -ولكن- وهذا هو الأهم والأبرز على الساحة الإيرانية.. فتنكرت أوروبا لسياسة الحوار النقدي^(*)، وتبنت «الأجندة الأمريكية» لتتولى التحدث باسمها والدفاع عنها في جولات التفاوض التي تقوم بها الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا)..

وعلى الرغم مما يبدو أن أوروبا هي التي تمسك بمفتاح الأزمة مع إيران بشأن ملفها النووي فإن ثمة قناعة إيرانية راسخة مفادها أن القرار الخاص بحل هذه الأزمة المتفاقمة لا تملكه فيينا (مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ولا العوازم الأوروبية وإنما تقبض عليه واشنطن (بيد فولاذية)، ولذلك فما يجري من مفاوضات واختلافات ورسائل متبادلة بين الأوروبيين والإيرانيين طوال العامين الماضيين ليس إلا (واجهة) تخفي وراءها العناصر الحقيقية التي تشكل الأرضية التي تنطلق منها مفردات الأزمة.

صحيح إن الأوروبيين لا يجذبون أن تمتلك إيران قنبلة نووية لكن ذلك لم يمنع دولاً

(*) كلمة «الحوار النقدي» هي الترجمة الدقيقة لما يسمى في السياسة الخارجية الأوروبية باستراتيجية dialogue Critique والتي كانت تشهرا فرنسا والاتحاد الأوروبي في مواجهة السياسة الأمريكية التي تسعى جاهدة لفرض عقوبات اقتصادية على إيران وإلزام دول الاتحاد الأوروبي بها. حدث ذلك في عدة مناسبات أهمها مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الذي عقد في مدينة ليون بجنوب فرنسا في نهاية شهر يونيو ١٩٩٦، وجاء رفض هذا السعي الأمريكي الدؤوب على لسان أكثر من دولة، أولاها فرنسا التي صرح رئيسها جاك شيراك بأن بلاده تعارض فكرة العقوبات الاقتصادية لأنها فكرة غير جيدة، فضلا عن أن أخذ الشعوب كرهائن هو أسلوب ظالم وليس فاعلاً. وقال الرئيس شيراك أن فرنسا ترى ضرورة الإبقاء على نوع من الحوار مع إيران وليبيا وكوبا يسمى (بالحوار النقدي) لا يقطع الصلة نهائياً مع هذه الدول، كما لا يخلق جواً من العداوة معها مؤكداً أن ذلك سيكون في مصلحة السلام وقضايا الأمن والعدل في العالم. وبدوره أكد جاك سانتير رئيس المجموعة الأوروبية في ذلك الوقت على إستراتيجية الحوار النقدي وشد على معارضة دول الاتحاد الأوروبي للقوانين الأمريكية التي وصفها بأنها (أحادية من جانب واحد) تستهدف فرض حصار اقتصادي على إيران وليبيا وكوبا. وقال سانتير: أن الاتحاد الأوروبي سيظل متمسكاً بسياسة «الحوار النقدي» ما لم يثبت بالدليل القاطع أي إدانة لإيران في الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. (القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكياً، د./ سعيد اللاوندي، دار نهضة مصر، ٢٠٠١).

(داخل القارة العجوز) في فترات سابقة من تقديم مساعدات تقنية (نووية) ل طهران وإنما هذا الهاجس يؤرق واشنطن التي ترى أن إيران يجب أن تظل داخل (الحظيرة) لأن التهاون مع امتلاكها السلاح النووي سترتب عليه نتائج إقليمية ودولية خطيرة تؤدي بالقطع إلى اختلال التوازن العسكري الذي تريده على الأقل واشنطن في المنطقة.

وقد شاءت أمريكا منذ البداية ألا تدخل وجهاً لوجه في صراع حاد مع إيران وأدخلت أوروبا لتتوب عنها في هذا المعركة التي تبدو دبلوماسية وإن كانت في حقيقتها غير ذلك) والسبب هو أن تورط أمريكا عسكرياً واقتصادياً في أفغانستان والعراق جعل الجسد الأمريكي متخناً بالجراح وليس في حاجة إلى إضافة جرح (إيراني) جديد... كما أن الرئيس جورج دبليو بوش لا يحبذ أن يرتبط بولايتيه الثانية (والأخيرة) في البيت الأبيض إشعال حرب ثالثة في المنطقة والثابت أن هذه السياسة (بالوكالة) التي تقودها الترويك الأمريكية لتنفيذ الأجنحة الأمريكية (بهدف تهدئة الأوضاع مع طهران) هي أحد أبرز ملامح الوفاق الدولي الجديد الذي دشنته السيدة كوندليزا رايس في أول زيارة لها في أوروبا عقب توليتها منصبها كوزيرة للخارجية الأمريكية والتي أكدت فيها أن واشنطن قررت أن تفتح صفحة جديدة في علاقاتها الأطلسية، ولم تكن هذه الصفحة - كما أكدت الشواهد والأحداث بعد ذلك - إلا شكلاً من أشكال توحيد المواقف وتوزيع الأدوار والغنائم..

ويبرهن على ذلك أن أوروبا تنكرت لجملة من الثوابت في سياستها الخارجية سواء مع إيران التي كانت تحرص أن تكون سياستها معها بعيدة عن مسارات السياسة الأمريكية أو مع سوريا ولبنان التي فضحها تأييدها الصارخ لصدور القرار الشهير ١٥٥٩.. أيا كان الأمر فالمتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة مزيداً من التصعيد على الأقل من جانب طهران بعد شغل المتشددين من أنصار الرئيس الجديد (أحمدى نجاد) أغلب المواقع القيادية (ذات القرار).

فأعلنت رفضها المقترحات الأوروبية واستئنافها فعلياً عملية تحويل اليورانيوم في أصفهان - وفي الوقت ذاته تقدمت بأفكار جديدة للإبقاء على طريق المفاوضات مع

الترويك الأوروية، ولم تكف عن حقها في حيازة التكنولوجيا النووية لاستخدامها في المجالات السلمية وأضاف إلى ذلك تهديدات بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وصولاً إلى تلويحها باستخدام سلاح النفط في هذه المواجهة (إذا لزم الأمر)..

وهذا التهديد الأخير قد استقبلته واشنطن بحساسية شديدة خصوصاً أن صعود أسعار النفط لم يتوقف طوال الأشهر القليلة الماضية فضلاً عن أن مصادر إيرانية تحدثت عن وقف تصدير النفط ليس من حقولها فقط، وإنما من حقوق باقى دول المنطقة!!

معلوم أن التصعيد الإيراني جاء رداً على ما قاله الرئيس جورج دبليو بوش بشأن رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وعدم استبعاد استخدام الخيار العسكى ضد إيران..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الترويك الأوروية وإن كانت تحدثت بعض أطرافها (مثل فرنسا) عن ضرورة محاسبة إيران على أفعالها إلا أنها لم تجذ هذا (وهو حال ألمانيا) استخدام القوة العسكية لحل الأزمة.. بل أن بروكسل حذرت من أى محاولة لفرض حصار دولى على طهران، لأن ذلك سيجعل أسعار النفط تقفز تصاعدياً وبأرقام قياسية وستدفع أوروبا وحدها الفاتورة كاملة وذكرت أن ذلك سيكون فى حال حدوثه - أشبه بمعاقة أوروبا لنفسها!.

ومعروف أن طهران فى إطار حملة التصعيد المتبادلة مع الأوربيين كانت ألغت أسس الاتفاق المبرم مع الترويك الأوروية فى عام ٢٠٠٣ وطالبت بمزيد من الحوافز الاقتصادية والضمانات الأمنية استناداً إلى أن فكرة فرض عقوبات دولية من مجلس الأمن قد ترفضها روسيا والصين.. وهو ما يوفر لها مناخاً من حرية الحركة والمناورة. الغرب أن الاتحاد الأوربى الذى يشعر بالهوان بسبب فشله فى نزع فتيل أزمة الملف النووي الإيراني، تتحدث أوساطه عن أنه فى حال عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار بالحظر الدولى على إيران فسوف يلجأ إلى فرض عقوبات خاصة به فى محاولة لاستعادة ثقة واشنطن فى التحرك الأوروبى التى

استشعرتها بروكسل من طبول الحرب التي دقها الرئيس جورج دبليو بوش من التليفزيون الإسرائيلي وكأنه يعترف بأن القناة الأوروبية لم تعد كافية في التعامل مع الأزمة .. ولذلك فهو سيبحث لإسرائيل عن دور فيها خصوصاً إذا ما استمر الأمر في التصعيد واقترب لحظة المواجهة. يبقى أن نذكر أن على أوروبا وأمريكا أن تستوعبا الدروس سريعاً وهي أن التعامل مع إيران في الشأن النووي يجب أن يختلف شكلاً وموضوعاً عن الطريقة التي تم التعامل بها مع العراق وليبيا..

وأن مرحلة الرئيس الجديد أحمدى نجاد مهياة لإذكاء المشاعر المعادية للغرب ومما يزيد الأمر خطورة أن بذور هذه الكراهية متوافرة بكثرة في الفضاء الإيراني منذ زمن الخوميني وحتى اليوم..

والدرس الثالث هو أن طهران تشعر أنها العضو الوحيد في معاهدة حظر الانتشار النووي الذي يعامل بدرجة من درجات التعنت .. ففي الوقت الذي يكثُر فيه الحديث عن حظر امتلاك إيران القنبلة النووية، تغيب أى إشارة (ولو من بعيد) عن الترسانة النووية الإسرائيلية.. كما تتنكر (الأسرة الدولية) للدعوات المتكررة عن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل..

كلمة أخيرة أن المناخ السياسى الحالى فى طهران قد يجعل من الصعب قراءة المشهد بشكل صحيح وهو ما قد يفرض -ولو من قبيل التحوط- على الترويكا الأوروبية أن ترفع سقف المزاد لتقديم المزيد من الاغراءات لزيادة حجم الجزرة الممدودة إلى طهران!

(ب) انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى؛

لم تكن الولايات المتحدة بعيدة كما قد يظن البعض عن مشهد المفاوضات التي دارت رحاها طويلاً فى بروكسل بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى .. ويتردد أن كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية كانت وعدت قادة تركيا بأن عام ٢٠٠٥ لن يمر قبل أن يتم «تطبيع» هذه القضية وحسمها نهائياً لصالح تركيا.. وهو ما قد حدث بالفعل، فأوروبا التي ظلت «تجادل» و«تماطل» وتتذرع بالآلاف الحجج لعرقله عملية الانضمام أصبحت فى الساعات القليلة الأخيرة من المفاوضات الشاقة مع الأتراك -

برداً وسلاماً- وقالت «نعم» بالإجماع بعد أن غضت الطرف عن جملة من المطالب التي كانت تضعها «شروطاً» ملزمة:- فقبرص (المقسمة) التي اعتبرت أوروبا الاعتراف التركي بها (عتبة أولى) في طريق الانضمام المطلوب اختفى اسمها -تماماً- من وثيقة الاتفاق بين الاتحاد وتركيا.. وكما غاب الشرط التعجيزي الثاني وهو اعتراف تركيا بمسؤوليتها عن إبادة مليون ونصف المليون أرمني في الحرب العالمية الأولى.. وفي هذا الإطار هدأت فرنسا وألمانيا من لهجتها الناقدة لتركيا (وانجيس) صوت النمسا الذي ظل لبعض الوقت مرتفعاً صاخباً وطارحاً في الوقت ذاته بدلاً هو الشراكة المتميزة! التي رفضتها تركيا (شكلاً وموضوعاً) واعتبرها أردوغان رئيس الوزراء التركي إهانة من نوع ما، مؤكداً أن بلاده لن تقبل بأقل من العضوية الكاملة!

والمعروف أن الاقتراح النمساوي لم يكن يخرج عن حدود سياسة الجوار الجديدة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المتوسطة وهي تشكل دائرة تقع بين منزلتين: أقل من عضو وأكثر من شريك!

والحق أن السيدة رايس كانت تتابع بدقة تفاصيل المفاوضات، واتصلت أكثر من مرة لإنقاذها من التدهور خصوصاً بعد أن رفضت تركيا فقرة في الوثيقة تلزمها بعدم تعطيل انضمام أعضاء الاتحاد الأوروبي للمنظمات والمعاهدات الدولية والتي كانت تتخوف تركيا من أن تمنعها من تعطيل الانضمام المترقب لقبرص إلى حلف الناتو..

ولقد طمأنت رايس أردوغان (رئيس الحكومة التركية) وقدمت ضمانات بأن الفقرة الخامسة (المشار إليها في الوثيقة) لن تنطبق على حلف الناتو.

وكلنا يذكر أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش كان يتحدث قبل أشهر عن ضرورة أن تقبل أوروبا انضمام تركيا إليها. وهو ما اعتبره الرئيس الفرنسي جاك شيراك تدخلاً غير مبرر في الشؤون الداخلية الأوربية، وجرت ملاسة بين نفر من الأوربيين ونفر من الأمريكيين على هذه الخلفية، كشفت -ضمن ما كشفت- أن واشنطن حريصة على إدخال تركيا في الفضاء الأوروبي بدعوى أن أوروبا لا يجب أن تتحول إلى «نادى مسيحي» ولقد تسببت هذه الحجة في ترويج أفكار مثل معاداة تركيا الإسلامية، واتساع

الهوة بين العالمين المسيحي والإسلامي وتعميق الخلاف بين الدول التي يقال: إنها تنتمي إلى التقاليد المسيحية، وتلك التي تنتمي إلى التقاليد الإسلامية..

على أية حال، وأيا كان أمر هذه التدخلات الأمريكية (لصالح تركيا) فإن السؤال المطروح بالحاح هو: ماذا حدث بين أوروبا وأمريكا لكي تتحول بروكسل من النقيض إلى النقيض. فتقبل بأريحية بالغة انضمام تركيا إلى الاتحاد بعد أن كانت ترى أن ذلك ليس وارداً على الأقل في المدى المنظور والدليل على ذلك أن تركيا تنتظر هذه الواقعة منذ نحو ٤٢ عاماً وتحديداً منذ عام ١٩٦٣ عندما وقعت اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية؟

.. الثابت أن كلا الطرفين (الأمريكي والأوروبي) يسلم بأهمية الدور الإستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به أنقره في منطقة الشرق الأوسط، ومناطق آسيا الإسلامية، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافي المجاور لروسيا وإيران، وحقول النفط في الشرق الأوسط.

.. ومعلوم أن تركيا (حاضرة بقوة) في كافة المشاريع الخاصة بالمنطقة وعلى رأسها جميعاً مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أقرته قمة مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، ونصت عليه المبادرتان الأمريكية والأوروبية معاً واعتبرت أن (تركيا وإسرائيل) تحتلان منه مكان القلب. وإذا عدنا أن الحدود الجغرافية لهذا المشروع تبدأ من إسلام آباد في باكستان وحتى الرباط بالمغرب مروراً بأنقرة لتبين لنا الدور الاستراتيجي الخطير المنوط بتركيا القيام به.. ويدعم ذلك بقوة بالطبع، العلاقات العسكرية الوثيقة التي تربط بين أنقره وتل أبيب والتي تتجلى في مناورات وتفاهات عسكرية بين الجانبين في السنوات الخمس الماضية..

.. وتدعم هذه الرؤية جملة من المعطيات والاستحقاقات الإقليمية والدولية التي تشكل في مجموعها حالياً (ملامح أولية لوفاق دولي جديد) ترسمه الدولة الأعظم (أمريكا) بالتنسيق مع أوروبا باعتبارهما أصحاب المصلحة ليس فقط في مد الخطوط مع تركيا ولكن أيضاً في التواجد الفعلي والمؤثر في منطقة الشرق الأوسط..

بكلمة أخرى، لقد جرت اتصالات أمريكية أوروبية بهدف تليين الموقف الأوروبي إزاء تركيا ضمن صفقات سياسية (علنية وخفية) شهدتها المرحلة الأخيرة كان منها تغير الموقف الأوروبي (من اللين إلى التشدد) تجاه إيران، وسوريا ولبنان، فكلنا يذكر أن فرنسا صاحبة النفوذ القوى في المشرق العربي قد تخلت عن امتيازاتها هناك لصالح توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة وتجلي ذلك في انحيازها التام للقرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضى بإجلاء القوات السورية من لبنان.. وهو تغير (راديكالي) لم يكن مطروحاً من قبل خصوصاً أن فرنسا كانت تدافع -بشكل ما- عن الوجود السوري في لبنان.

اختصاراً: أن الولايات المتحدة كانت الغائب الحاضر في مباحثات الانضمام الأوروبية التركية، وما اللين الذي أظهرته أوروبا - بشكل يكاد يكون مفاجئاً- إلا ثمرة من ثمار الوفاق الدولي الجديد الذي تظللنا سماؤه ونكاد نراه بالعين المجردة في الأحداث الملتهبة التي تحيط بنا في عالم اليوم والذي يذكرنا باتفاقات «سايكس بيكو» القديمة التي وزعت منها الدول الكبرى في ذلك الوقت مناطق النفوذ فيما بينها بمعنى آخر أن تركيا كانت «ورقة» ضمن أوراق كثيرة على مائدة سايكس بيكو الجديد الذي تجلس عليها اليوم أمريكا وأوروبا..

وبالقطع فإن قبول أوروبا (المفاجيء) لانضمام تركيا - كما حدث قبل فترة - ليس إلا قطعة شطرنج تنازلت عنها (أوروبا) طوعاً مقابل أن تريح (أشياء أخرى) في أماكن مختلفة في منطقة الشرق الأوسط..

(ج) سوريا بين «مطرقة» أمريكا و«سندان» أوروبا :

المطلوب منا - في المنطقة العربية والعالم - أن نصدق أن سوريا هي الحشرة السوداء، لأنها لم تضبط حدودها بما يحول دون منع تسرب المسلحين المتطرفين إلى العراق، لأنها المسئولة عن تشدد أهل السنة بشأن الدستور، وضالعة بشكل ما في حادث اغتيال الحريري، ومسترة على تسليح حزب الله في لبنان، ومؤازرة - قلباً وقالباً- لخروج إيران على الشرعية الدولية بخصوص ملفها النووي.. وهكذا

حقت عليها اللعنة، وليس من حق أحد أن يعترض، أو يناقش هذه الاتهامات التي قد لا يكون نصيبها من الصحة أكثر من نصيب اتهام العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل.. تلك التهمة التي أجبر العالم على نسيانها مع أشياء أخرى كثيرة!

المؤلم أن سوريا لا يريد أن يسمعها أحد، برغم أن صوتها يصرخ، مؤكداً أنها بذلت جميع الجهود لحماية الحدود مع العراق، وأنها نفذت كل ما يتعلق بها في القرار رقم ١٥٥٩ ولم تتردد في التعاون مع لجنة التحقيق الدولية وقدمت التسهيلات لجلاء الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري.

وهذا معناه أننا أمام سيناريو آخر تم تديجه بإحكام، لوضع سوريا في قفص الاتهام.

وكان البعض يظن - وأنا منهم - أن فرنسا الزعيمة السياسية للاتحاد الأوروبي لن تترك سوريا لقمة سائغة بين أنياب الوحش الأمريكي، نظراً للعلاقة الحميمة التي كانت تربط الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بالرئيس الفرنسي شيراك، ناهيك عن أن بلاد الشام - بشكس عام - هي معقل الفرانكفونية في المشرق العربي.. وثمة أواصر ثقافية ووجدانية تربط الشوام بفرنسا منذ القدم.

ونذكر جميعاً أن عمليات التغيير والتبديل التي شهدتها النظامان السوري واللبناني في السنوات الماضية، كانت تعلم فرنسا تفاصيلها ومنها مشروع الإصلاح الذي تبناه الرئيس بشار الأسد منذ توليه مقاليد السلطة خلفاً لوالده.. بل نذكر جميعاً الزيارة التاريخية التي قام بها بشار الأسد إلى باريس (قبيل وفاة والده) واحتفى به الرئيس شيراك حفاوة خاصة إلى حد جعل بعض الصحف تتحدث - آنذاك - عن أن بشار الأسد أعلن رئيساً لسوريا من قصر الإليزيه.

هذه المعطيات ذاتها هي التي تبرر دهشتنا - ودهشة الآخرين - من انقلاب الموقف الفرنسي من التأييد إلى الهجوم.. وكان نفر من المراقبين قد أسقط في يديه عندما اعترف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش - في حديث لصحيفة «لوفجارو» الفرنسية - أن الرئيس شيراك هو الذي خطط لاستصدار القرار رقم ١٥٥٩ عن مجلس الأمن والقاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان.

إذن ماذا حدث - على وجه الدقة - لكى تنتقل فرنسا من مقعد الصديق إلى المقعد الآخر؟! يتردد أن هناك جملة من الأسباب تقف كترسانة وراء هذا الانتقال منها أن سوريا منحت عقد نفط لاستثمار الغاز السوري (بقيمة ٧٥٩ مليون دولار) إلى تجمع شركات أمريكية - بريطانية - كندية، وضربت عرض الحائط بمحاولات الرئيس شيراك الاستئثار بهذا العقد.. مما أحتق الأخير الذى شعر بأن صداقته مع النظام السوري لا معنى لها، خصوصاً أن هذا العقد قد تم توقيعه بعد صدور قانون محاسبة سوريا وموافقة الكونجرس الأمريكى عليه!

السبب الثانى أن سوريا لم تستمع إلى النصائح الآتية إليها من باريس بشأن تخفيف الوطء على لبنان واللبنانيين، وثمة من يتحدث عن شكاوى كثيرة كان أسر بها رفيق الحريري (رئيس الوزراء اللبناني الراحل) فى أذن صديقه الشخصى الرئيس شيراك، خصوصاً بعد إصرار سوريا على تغيير الدستور، والتمديد للرئيس إميل لحود.

والسبب الثالث هو أن فرنسا استشعرت - بعد هنيةة - رفض سوريا لمجمل الإصلاحات التى كانت اقترحتها باريس للأخذ بها فوراً فى سوريا.

ونما إلى علم قصر الإليزيه أن السوريين يتعاملون مع الاقتراحات الفرنسية (الإصلاحية) كمرجعية استشارية وليست ملزمة.

وهناك من يضيف سبباً رابعاً يتعلق بالمعطيات التى أفرزها واقع (ما بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ وسقوط بغداد فى ٩ من إبريل ٢٠٠٣) ورغبة فرنسا فى كسب الود الأمريكى فى إطار رسم خريطة جديدة للوفاق الدولى الجديد الذى تخرج فيه فرنسا (وبالتالى أوروبا) من ظلال التهميش، لتقف جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وتجد لنفسها مقعداً على مائدة صنع القرار الدولى.

ومعلوم أن أمريكا كانت - ولا تزال - فى حاجة إلى غطاء فرانكفونى (فرنسى) عند التعامل مع سوريا ولبنان، كما كانت فى حاجة ماسة إلى غطاء أنجلوفونى (إنجليزى) عندما تعاملت عسكرياً مع العراق. وكان معنى هذا، أن الضوء الأخضر الفرنسى كان المؤشر الضرورى نحو سياسة التصعيد الأمريكية تجاه

سوريا.. وإذا وضعنا في الاعتبار أن واشنطن كانت - ولا تزال - تصر على ضرب الدور الإقليمي السوري سواء في لبنان أو في العراق أو في إيران، لأدركنا أن حشد مزيد من الحلفاء للضغط على سوريا هو سياسة أمريكية حاكمة في هذا المجال.

وإذا أضفنا إلى ذلك جملة الضغوط السياسية والإعلامية التي تمارسها واشنطن على سوريا، لإظهارها في ثوب من يقف ضد نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، لوجدنا أنفسنا أمام حقيقة لا تقبل الجدل وهي أن سوريا بالفعل تقف في مهب الريح وحدها.. صحيح أن أوساطاً فرنسية تتحدث عن أن باريس - وإن كانت ضالعة في التخطيط لتقزيم الدور السوري في المنطقة - إلا أنها تضع تحفظاتها على رغبة أمريكا في تغيير النظام السوري.. وتطرح - في الوقت نفسه - رؤية أخرى هي تغيير سياسة النظام فقط في سوريا.. وليس خافياً أن الفارق جوهرى بين تغيير النظام وتغيير سياسة النظام.

الثابت أن واشنطن تواصل تصعيدها تجاه سوريا، وتحذر من ازدياد دوائر العزلة، وإفساح المجال أمام خيارات كثيرة ليس مستبعداً منها الخيار العسكى.. كل ذلك يجرى وسط أجواء من الافتراءات والأكاذيب التى أكدت أحداث أفغانستان والعراق، أن لواشنطن فيها باعاً كبيراً.

وقديماً طالبت واشنطن تفتيش قصور صدام حسين بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل (المزعومة).. واليوم تطالب باستجواب مسؤولين سوريين كانت لهم صلات (من نوع ما) بالشأن الأمنى والسياسى اللبنانى.. وإذا علمنا أن الرئيس بشار الأسد كان (قبل وصوله إلى مقعد الرئاسة في دمشق) مسؤولاً عن الملف اللبنانى في السياسة السورية، لأدركنا خطورة ما يمكن أن يحدث في ضوء إصرار لجنة «ميليس» على الاستماع إلى أقوال من تظن أنهم مفيدون في قضية اغتيال رفيق الحريري.

للإنصاف يجب أن نذكر أن سوريا تحرص على عدم الاصطدام بالرغبات الأمريكية ولا تردد في تقديم ما تطلبه لجنة التحقيق الدولية من مساعدات، استجابة للفقرة السابقة من القرار ١٥٥٩ الذى يطلب من جميع الدول التعاون، إلا أنها تصر على اعتبار المسؤولين السوريين (الذين يطلب ميليس الاستماع إليهم) شهوداً وليس مشتبهاً بهم.

البعض -وأنا منهم- يضع يده على قلبه خوفاً من المجهول القادم.. فقديمًا قرأت سوريا قانون محاسبة سوريا قراءة غير دقيقة، ورأت أنه قانون أمريكي ليس له قوة سياسية.. (مع أن قوته السياسية طاغية وحادة وباترة!).. واليوم ما أخشاه - بحق- هو أن يتسع قفص الاتهامك ليظال ليس فقط مسؤولين أمنيين وسياسيين سوريين، ولكن ليظال سوريا كلها.. ومما يضاعف قلقي أن فرنسا (وأوروبا) قد باعت سوريا لمصلحة التحالف الأطلسي الذي بشرتنا به كوندوليزا رايس في أول زيارة لها بعد توليها حقيبة الخارجية الأمريكية وقالت: إنها قد فتحت صحيفة جديدة خالية من الثوب مع أوروبا.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن ثمة وفاقاً غير مسبوق تم إبرامه بين الولايات المتحدة وأوروبا (والمجتمع الدولي) بشأن إرغام سوريا على الإذعان والطاعة العمياء لما تقرره الأمم المتحدة، والمؤلم في الأمر أن فرنسا التي كانت قوة مساندة للنظام السوري طوال الأحقاب الزمنية السابقة، قدمت سوريا قرباناً لتحالف إستراتيجي من نوع خاص مع أمريكا، وهو ما أضعف سوريا كثيراً، وجعلها قاب قوسين أو أدنى من قفص الاتهام، فبعد الاجتماع التشاوري الذي استمع فيه مجلس الأمن لشروحات ميليس اجتمع المجلس ثانية على مستوى وزارى لبحث التقرير وما يقدمه من طروحات بشأن العقاب الأمثل الذي يقع على سوريا جراء ما اقترفت من آثام.

وليس بوسع أحد إنكار أن مشاهد مجلس الأمن (تشاورياً واستماعاً) التي تجرى في هذه الأيام تذكرنا بمشاهد مماثلة قبل نحو عامين عندما كان الحديث متواتراً في ذلك الوقت حول تقرير هانز بليكس، وتقرير كولين باول، ودفاع وزير خارجية فرنسا الذي كان مشبعاً ببلاغات لغوية غير مألوفة.

على أية حال قد لا نستطيع أن نقول ما أشبه ليلة سوريا ببارحة العراق اللهم إلا في الشكل الإجرائي، وجملة الاتهامات التي تدين سوريا بالتقصير وعدم الاستجابة للإدارة الدولية، لكن هذا التماثل في المواقف لا ينطبق على ردود فعل الدول الكبرى خصوصاً فرنسا التي كانت تقف على طرفي نقيض مع الولايات المتحدة إبان احتدام الأزمة

العراقية (قبيل الاحتلال الأمريكي) بينما هي - في حالة سوريا اليوم - تقف جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، بل تدافع باستماتة - بلغت حد التهديد - عن الأجندة الأمريكية.

وبحسب «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية فإن تجريم سوريا دولياً بات أمراً وشيكاً خصوصاً بعد اتفاق الأجندين الفرنسية والأمريكية، فبعد أن كان هناك خلاف بين الدولتين حول مستقبل سوريا، وهل سيتم تغيير النظام (بحسب المطلب الأمريكي) أم الاكتفاء بتغيير رأس النظام فقط (بحسب المطلب الفرنسي) فإن لغة التشديد القسوى هي القاسم المشترك حالياً ليس بين أمريكا وفرنسا، ولكن أيضاً بين عدد من الدول الكبرى ذات التأثير داخل مجلس الأمن.

المؤلم أن سوريا - حسبما يبدو - قد استهانت بهذا التصعيد الذي واجهته منذ سنوات، وتحديداً منذ إصدار الكونجرس الأمريكي قراره الشهير بمحاسبة سوريا وتعاملت مع الموقف وكأنه مجرد سحابة صيف، وربما لم يكن في خلدتها أن الأمر سيصبح على الأقل بهذه الدرجة من المباشرة، والرسوخ، وليس خافياً أن اختفاء رفيق الحريري (رئيس الوزراء اللبناني الأسبق) بهذه الصورة التراجيدية المحزنة كان بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير السوري الذي وجد نفسه بين عشية وضحاها (وحيداً) يصارع (أهوال) ما قدمت يداه.

والثابت أن فرنسا - في معرض تبرير انقلابها على سوريا على الأقل - كانت قد أرسلت أكثر من إشارة إلى النظام السوري كي يعيد حساباته منذ اللحظة التي قرر فيها «مسألة المد» المشثومة للرئيس اللبناني إميل لحود، لكن وبحسب مصادر فرنسية فإن رجال الحكم في سوريا لم يعيروا هذه الإشارات أدنى اهتمام، ناهيك عن شعور فرنسا بالخذلان من صديق فرانكفوني قديم (سوريا) عندما وافقت الحكومة السورية على إبرام عقود نفطية مع شركات أمريكية وكندية وأهملت المطلب الفرنسي في هذا المجال.

على أية حال فإن ما تعيشه سوريا اليوم هو - في جانب منه - نتيجة طبيعية لجملة من

السياسات الأحادية التي اتخذتها القيادة السورية في الأعوام القليلة الماضية.

وغنى عن البيان أن قائمة الاتهامات الموجهة لسوريا مثل مسانبتها لحزب الله (الذي تعتبره إسرائيل الحشرة السوداء في المشرق العربي)، وعلاقتها الطيبة مع الدولة المارقة (إيران)، وإيوائها لقيادة الإرهاب الفلسطيني (على حد الزعم الأمريكي)، ثم عدم تعاونها في ضبط الحدود مع العراق ومنع تسلل المسلحين باتجاه بغداد والموصل وكركوك. كل هذه الاتهامات هي عوامل مساعدة (وليست أصلية) لأن الاتهام الأساسي حسبما حدده تقرير ميليس هو التورط في اغتيال الحريري، وعدم التعاون مع التحقيق الدولي. يبقى أن نذكر أن سوريا باتت في خطر حقيقي ويترجم ذلك جملة التحركات الدبلوماسية التي تقوم بها، لكن ظنى أنها تحركات أشبه بمن يحرث في البحر.

فالنية الأمريكية (منعقدة) منذ فترة لإسقاط سوريا، والدليل على ذلك أن التحرشات بها لم تتوقف لحظة واحدة، ناهيك عن أن قائمة الاتهام تطول وتمتد عن حق وعن غير حق. والمؤلم أن الساحة العربية منشغلة بما يحدث في فلسطين، وما يجري في العراق حول الوفاق الوطني والدستور ومحاكمة صدام، وكأن ما يحدث لسوريا اليوم أو غداً هو أمر مألوف، وهكذا تحول الجميع في المنطقة العربية إلى مجرد متفرجين على مسرحية يعرف الكثيرون فصولها سلفاً.

إن مأساة العراق لا تزال نلغق أحزانها على الجسد العربي منذ سقوط بغداد في ٩ إبريل ٢٠٠٣، ولست أظن أن بالجسد العربي مكاناً لضربة رمح جديدة بعد أن أصبح مشخناً بالجراح.

إنه اختبار عربي للبقية الباقية من تراثيات كانت تتحدث يوماً عن (أمل وألم) عربي واحد، لكنه بلغة الوفاق الدولي الجديد - حسبما يبدو لي - أصبح كاللبن المسكوب لا يفيد الندم عليه.

(د) فضيحة السجون السرية في أوروبا :

يبدو أن السيدة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية تستحق عن جدارة -

لقب «سيدة المهام الصعبة». - لأنها في جولاتها الأوروبية الأخيرة نجحت في نزع فتيل الأزمة التي اشتعلت فجأة بين الولايات المتحدة، وأوروبا بسبب ما يُعرف بالسجون السرية. وهددت بتعكير صفو أجواء التفاهم الجديد» الذي ينعم به الطرفان منذ زيارة السيدة كوندليزاي الأري في فبراير ٢٠٠٥ وعقب توليها منصبها كوزير للخارجية مباشرة، وأعلنت في حينها أن صفحة جديدة في العلاقات الأطلسية (الأمريكية - الأوروبية) قد بدأت، وأنه لم يعد مسموحاً للجانبين أن يقعا -بعد اليوم- في خلاف أو سوء فهم» .

وللإنصاف يجب أن نذكر أن السيدة كوندليزاي راييس لم تكن تهدف (من وراء زيارتها الأخيرة إلى) أن تخاطب القادة والحكام في أوروبا الغربية أو الشرقية وإنما كانت تضع في حساباتها الرأي العام الأوروبي الذي انزعج كثيراً عندما تحدثت تقارير صحفية عن وجود «سجون سرية» (في بعض الدول الأوروبية) تابعة لوكالة المخابرات الأوروبية (C.I.A). ولذلك جاءت تصريحاتها تحمل «تطمينات و تهدئات» للشعوب وليس للحكومات. والسبب كما تقول مصادر أمريكية هو أن هذه المسألة جاءت وفق إجراءات الملاححة الجوية وقوانين المطارات الأوروبية ولم تتم إلا بعد موافقة الحكومات الأوروبية على استضافة السجون السرية!

والحق أن «نبرة القوة» التي تحدثت بها السيدة كوندلي تكشف عن أن «هذه السجون السرية» لم تكن مفاجأة على نحو ما صورت بعض وسائل الإعلام في أوروبا وأمريكا، وإنما تم إنشاؤها -منذ البداية- بعد اتفاقات (أشبه بالصفقات) بين واشنطن والعواصم الأوروبية الأخرى.

وإذا علمنا أننا نعيش -بالفعل- أجواء وفاق دولي جديد تتقاسم فيه (أمريكا وأوروبا) النفوذ والسيطرة وتبادلان الرؤى والتصورات لما ينبغي أن يكون عليه العالم مستقبلاً... لأدركنا على الفور أن أمريكا لم تتصرف وحدها.. وإنما خططت ونفذت (هذه) الرحلات المخابراتية في السجون السرية مع شركائها الأوروبيين حرفاً بحرف وخطوة بخطوة!

صحيح أن البرلمان الأوروبي تحدث عن تشكيل لجنة للتحقيق وهدد مفوضي الشؤون الداخلية بالاتحاد الأوروبي بحرمان الدول الأوروبية التي أقامت سجوناً سرية من حق التصويت أو الانضمام إلى الاتحاد، إلا أن درجة الارتياح التي أبدتها وزراء خارجية الناتو عقب لقائهم بالسيدة كوندو يجعلنا نؤمن أن الأمر لا يعدو كونه شكلاً من أشكال استيعاب غضبة الرأي العام الأوروبي (وبعض التيارات المعارضة) من جانب بروكسل (عاصمة الاتحاد).. لأن الحل قد تبدل سريعاً وأصبحت نار الخلاف برداً وسلاماً إلى حد يثبت صحة ما تردد وهو أن الوزراء الأوروبيين لم يتطرقوا بشكل مباشر إلى الجدل هو السجون السرية، وإنما حرصوا على طي الصفحة، استناداً إلى تبريرات ساقتها السيدة كوندو تحمل في طياتها «لوماً كبيراً» على قادة أوروبا الذين كان يتعين عليهم -قبل الشكوى من هذه السجون- أن يدركوا أن المعلومات التي انتزعها المحققون من المعتقلين منعت وقوع اعتداءات، وأنقذت حياة أبرياء في أوروبا وأمريكا..

ثم على طريقها المعهودة في امتصاص الغضب أضافت تقول: أن أمريكا بلد صديق لدول أوروبا، ونحن حلفاء ليس فقط في الحرب على الإرهاب وإنما أيضاً منذ الحرب الباردة.. ولست أشك في أن المباحثات الثنائية التي أجرتها السيدة كوندو مع الأوروبيين تناولت بالقطع المصالح المشتركة ومست بشكل مباشر (نقاط التلاقي والتوافق) في أهداف وطموحات الدول الأوروبية الكبرى.. مثل فرنسا وألمانيا.. ففي اللقاء مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل -مثلاً- تحدثت عن تعاون وثيق (أمريكي - ألماني) من أجل إرساء الديمقراطية في أوكرانيا (ودول أخرى في العالم) وشددت على دور ألمانيا المحوري في معالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، واستعداد أمريكا للتعاون من أجل الإفراج عن الرهينة الألمانية في العراق.. وإذا وضعنا في الاعتبار أن ألمانيا تحلم منذ فترة بأن تقوم بمهمة التنقيب عن البترول في العراق وأن هذا الحلم لن يتحقق إلا بموافقة الدولة المحتلة للعراق (وهي أمريكا) لأمكننا تصور أن أزمة السجون السرية لن تكون أكثر من سحابة صيف تعود بعدها سماء البلدين (أمريكا - وألمانيا) أكثر صفاء..

والشيء نفسه يمكن تصويره -جملةً وتفصيلاً- مع فرنسا وإسبانيا وباقي الدول التي كانت (رأس حربة) في المعارضة الدولية لضرب العرق واحتلاله.. الغريب أن كوندليزا رايس قد خرجت من جولتها في أوروبا بريح وفير حيث أتيح لها أن تدرأ الشبهات التي كانت تحوم حول (أمريكا) فذكرت أن بلدها تتمسك بثلاثة مبادئ هي: احترام القانون الدولي - واحترام سيادة الدول المعنية، وعدم السماح بتعذيب إرهابيين إسلاميين محتملين.

وشرحت أن المواقف المبدئية إزاء المواثيق الإنسانية لا تلغى الالتزامات بمبادئ التحالف الدولي ضد الإرهاب. وقالت: لا بد من معاقبة أية تجاوزات في هذه السجون كما حدث في سجن أبو غريب بالعراق.

وشددت وزيرة الخارجية الأمريكية -في الوقت ذاته- على أن الأمر (برمته) يتعلق بمكافحة الإرهاب وأن بلدها لم تسع إلا لحماية السكان. وقالت أن ضمان سرية عمل أجهزة المخابرات هو أمر ضروري لأن هناك سباقاً بين أجهزة المخابرات (من جانب) والشبكات الإرهابية (من جانب آخر) فضلاً عن طبيعة عمل المخابرات تقتضى التكتّم والسرية المطلقة.

المعروف أن جبهة المعارضة الأوروبية قد تعبت باحتجاجاتها في كل مكان فأكدت أن «ضمان السرية التي تتحدث عنه السيدة كوندلي -في براءة- قد يفضى إلى اعتماد سياسة منظمة بحيث تصبح التجاوزات داخل السجون أمراً اعتيادياً.. كما أكدت ذلك تجربة سجن أبو غريب في العراق الذي تبين أن القوات متعددة الجنسية كانت تقوم بالتعذيب وفق سياسة مشتركة (متفق عليها) ناهيك عن أن معتقل جوانتانامو في كوبا يفضح ويحارب حقوق الإنسان التي تلوّكها أمريكا ليل ونهار..

ومما يضيف ثقوباً أخرى إلى الثوب (الإنساني) الذي كانت تفاخر به أوروبا منذ زمن أن الديمقراطية الأمريكية عندما لم تقبل إقامة سجون سرية وحظرت -في الوقت ذاته- اعتماد طرق استجواب وحشية داخل أراضيها، قبلت الديمقراطية الأوروبية أن تستقبل المعتقلين وأن تسمح لمحققى الـ C.I.A بممارسة تقنيات

استجواب مستحدثة (وخطيرة) .. وهكذا تجد أوروبا نفسها بين أمرين أحدهما مرّ: فهي إما أن تعلن ما لا تبطن، فتقيم السجون السرية، وتسمح بهبوط الطائرات التابعة للمخابرات الأمريكية لنقل الإرهابيين المحتملين، ثم في الوقت ذاته تغسل يديها من الجرائم. التي تقوم بها أمريكا بحق هؤلاء.. وبذلك تظهر. كما تقول كوندليزا رايس - في صورة المناق السياسي.

وإما أن تعلن رفضها - منذ البداية - لهذه الخطوات فتدخل في صدام على الأقل مع أوروبا الشرقية» التي تعتبر من أكثر الدول استقبالا للإرهابيين المحتملين، وهو أمر - في حال حدوثه - سوف يصيب عجلة الاتحاد الأوروبي والتوسع شرقاً بالبطيء وربما التوقف..

وهكذا يبدو أن أوروبا العجوز قد رجحت الأمر الأول لأن (النفاق السياسي) قد يكون أخف وطأة على مستقبل الوحدة الأوروبية من إعلان الخلاف مع بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا ورومانيا..

يبقى أن نطرح تساؤلاً لا مهرب منه هو التالي: إذا كان صحيحاً - كما ذكرت السيدة كوندلي - أن معظم السجون السرية في أوروبا قد أغلقت بعد ظهور التقارير الصحفية التي فضحتها، فهل صحيح أن عمليات ترحيل الإرهابيين المحتملين قد اتجهت إلى مراكز اعتقال في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط.. وهل سيكون للرأي العام في هذه المناطق نفس موقف الرأي العام الأوروبي..؟!

بروكسل - واشنطن: وجهان لعملة واحدة :

ما يدهشني بحق، هو أن أوروبا ليست بريئة تماماً من كل ما يحاك لمنطقتنا من سيناريوهات مستقبلية (ليس أقلها بالطبع سياسة الفوضى البناء المنسوبة إلى السيدة رايس وزيرة الخارجية الأمريكية)، وبرغم ذلك لا يزال البعض منا يصب جام غضبه على «الأمريكان» باعتبارهم «الأشرار» الذين يضمرون لنا وهدفهم السوء ويبرئ الأوربيين وكأنهم الأبرار المبشرون بالجنة!!

.. ولست أعرف سبباً واحداً يجعلنا نبتعد بالأوروبيين عن مواطن الشبهات،
وندافع عن «مروءتهم» و «طيبتهم» مع أن ليسوا فيها في قليل أو كثير.

• فالثابت أن حرب احتلال العراق كانت درسا بالغ العمق لأوروبا، التي
أعدت صياغة ذاتها لتخرج (أكثر اندماجا) في السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق
الأوسط والمنطقة العربية (وأكثر برحماتية) في التعامل معدولها.. إلى حد يصعب
معه التمييز بين ما يقوله الأمريكان، وما يصرح به الحلفاء الأوروبيون.. والحق
أن «المرتكز الأساسي» الذي تنطلق منه مواقف الطرفين هو أن منطقة الشرق
الأوسط باتت تمثل -بالفعل- مصدرا للتهديد العالمي، باعتبارها معملا لتفريخ
الإرهابيين، ومن ثم أصبح «تأديبها» أو «تهذيبها» واجبا دوليا يجب أن تنهض به
«القوى العالمية» دون تردد أو تلكؤ أو تأخير..

.. ثم كانت الخطوة التالية لذلك، وهي أبلسة نظم الحكم السائدة في
المجتمعات العربية، التي ثبت فشلها في رأى الأمريكين والأوروبيين على السواء،
وأن أوان البطش بها أو على الأقل انتخلى عنها.. والشروع في بدء «حوار هادئ» مع
قوى سياسية أخرى أكثر تجذرا وفعالية وتمثيلا لشعوب المنطقة.. هذا ما نفهمه -
بوضوح- من تصريحات السيدة رايس، التي قالت فيها أن أمريكا راهنت لمدة
ستين عاما على الأمن والاستقرار (على حساب الديمقراطية)، وكانت النتيجة أنها
لم تنجز أيًا منهما، ولذلك لقد آن أوان السير على نهج آخر..

.. وهذه المعاني ذاتها يمكن أن نفهمها في عبارات أخرى صاغها تقرير صادر عن
الاتحاد الأوروبي، ويتحدث عن ضرورة أن يغير الاتحاد الأوروبي من سياسته..
«ففي الماضي كان يفضل التعامل مع الطبقة العلمانية على حساب منظمات إسلامية
أكثر تمثيلاً».. وعليه أن يصحح المسار ويمد يده إلى المنظمات الإسلامية المعتدلة،
ويكف عن الانسياق وراء الأسلوب الذي اتبعته بعض الأنظمة لعربية -طويلا-
لتخويف الغرب من هذه المنظمات.. ويدعم هذا التصور الأوروبي أن بعض
الحركات الإسلامية قد أبدت استعدادها لاعتناق مبادئ التعددية وتداول السلطة، بل

أن منها من أعلن نبذه للعنف (حدث هذا عندما أدانت جماعات إسلامية في مصر ولبنان مبدأ خطف الرهائن في العراق) وطالبت بإطلاق سراحها..

ويبدو أن هذا المنطق الأوروبي في «التعامل الواقعي» مع الأحداث لم يتخلف عنه أمريكا قيد أنملة (بحسب وثيقة صادرة عن مشروع القرن الأمريكي الجديد)، فرغم اعترافها بأن الحركات الإسلامية (التي قد تؤدي الانتخابات الحرة إلى وصول رموزها إلى مقاعد الحكم في البلاد العربية) قد تكون مصدر قلق فعلياً لها، إلا أنها يجب أن تتحمل هذه «المخاطرة» وتديرها بذكاء اليوم وليس غداً، في إطار التقدم نحو الديمقراطية، وكم كانت الصياغتان الأوروبية والأمريكية واحدة، حينما أكدنا أن من مصلحة الغرب أن يتعامل مع الحركات الإسلامية قبل أن تصل إلى الحكم في المستقبل، ويكون من الصعب تدارك ما فات (ولعل هذا المأزق تعيشه حالياً أمريكا وأوروبا بعد فوز أحمدى نجاد المعروف بتشدهد في الانتخابات الرئاسية الإيرانية).

الغريب أن واشنطن تعتقد -اعتقاداً جازماً- أن الانتخابات العراقية (المضحكة!) والتي تجاهلت السنة العراقيين، انتقلت عدواها إلى الدول العربية الأخرى، وشجعت على دوران عجلة الإصلاح في المغرب (بتمرير قانون الأسرة) ولبنان (بطررد القوات السورية وعودة الدماء إلى الحياة النيابية)، ومصر (بتغيير المادة ٧٦ من الدستور ليكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب وليس بالاستفتاء).

.. وهو الأمر ذاته الذي أقرته وثيقة للاتحاد الأوروبي (صدرت أخيراً في لوكسمبورج)، يحث فيها الحكومات على تعزيز الحركات الديمقراطية الناشئة في البلاد العربية، والتخلي عن بعض السلطات وقبول تداول السلطة..

• ويبدو الاتفاق، وليس فقط التوافق، بين سياسات الأوروبيين والأمريكان تجاه المنطقة العربية من الحديث المتواتر لدى الطرفين عن الرغبة في نقل القيم الأمريكية الجديدة و «القيم الأوربية العريقة» إلى المجتمعات العربية.. وكذلك في الدعوة لربط المعونة الأمريكية المخصصة لبعض البلدان بالمزيد من الإجراءات الخاصة بفتح العملية السياسية (هذا ما أقرته واشنطن وبروكسل في خطوتين

منفصلتين لكنهما مكملتان لبعضهما البعض). والحق أن هذه المؤشرات التوافقية التي توحد بين الموقفين الأوربي والأمريكي، قد جسدهت -ربما أكثر من أى شيء آخر - اجتماعات وزراء خارجية التعاون الأورو متوسطي (٢٥ دولة أوربية + ١٠ دول في جنوب المتوسط)، التي أدرجت على جدول أعمالها جملة من القضايا التي اعتبرتها أطراف عربية تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية.. لا يختلف في كثير أو قليل عن محاولات أمريكية مستمرة لاقتحام قضايا الداخل العربي..

فقد تحدثت أوساط أوروبية عن مشروطة من نوع ما، لإحراز تقدم في سياسة الجوار الأوربي أو لإعطاء دفعة للتعاون التجاري (استيرادا وتصديرا) بين ضفتي المتوسط، وبغض النظر عن أن أى حديث عن مشروطة في التعاون الدولي يعنى بشكل واضح، أن هذا التعاون لا يعتمد على مبدأ «الندية» الذي يتحتم توافره لإقامة أى حوار صحيح وصحى بين أى طرفين.. إلا أن اللافت للنظر أن قائمة هذه المشروطيات كانت ثقيلة ومؤلمة وكان من بينها إلى جانب فتح قنوات مع الحركات الإسلامية ونقل منظومة القيم الأوروبية إلى المجتمعات العربية، تطبيع العلاقات بين المثليين! وهو أمر قد ترتج له عقول ورؤوس الشعوب العربية والإسلامية ارتجاجا عنيفا.

والثابت أن الجانب العربي كان قد آحنته أن الأوروبيين قد استبعدوا القضية الفلسطينية من جدول الأعمال تأسيسا على مبدأ يقول إن هذه القضية تتعلق بالخلاف بين دولتين عضويتين في التجمع الأورو متوسطي، الذي يضم ٣٥ دولة وبالتالي فإن أمر حلها يرجع للدولتين المعنيتين بالخلاف وليس لمجموع الدول المشاركة في هذا النوع من التعاون الدولي.

المعروف أن مواجهة من نوع حاسم قد جرت بين الجانبين الأوربي والعربي، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الإصلاح ومدى تقييد الشركاء العرب بالالتزامات التي وقوعها في اتفاقات المشاركة الثنائية، إلا أنه أمام إصرار الجانب العربي، تم «شطب» مقاطع طويلة تتعلق بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان من مسودة

الوثيقة التي صدرت عن اجتماعات وزراء خارجية التعاون الأوروبي ومتوسطي.. لكن يبقى أن المبدأ سيظل قائماً وهو أن أوروبا - شأنها في ذلك شأن أمريكا - تعطي لنفسها الحق في فرض الإصلاح بالقوة.. وربطه بمشروطيات صعبة تنتقص من مبادئ سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والواضح أن الوفاق الدولي الجديد، الذي تظللنا سماؤه اليوم، واقترب أوروبا (إلى حد الذوبان والتماهي) من أمريكا، جعلنا نقف أمام قوة واحدة باطئة.. ولم يعد مهماً أن يكون البطش بقوة غليظة أم بأخرى ناعمة.. فكلاهما حدان أساسيان لطرفي المعادلة الدولية التي لا تستهدف غير الهيمنة..

بكلمة أخيرة: إن ممارسات واشنطن (العدوانية والاستعمارية) ضد دول المنطقة العربية (شعوباً وحكومات) تجعل كراهيتنا لها ترتفع طبقات فوق طبقات، وكذلك الحال تجاه أوروبا، التي تريد أن تشارك أمريكا في قيادة العالم.. ولذلك يجب أن نطمئن لمقولة إن أمريكا ليست وحدها الشيطان الأكبر وإنما أوروبا أيضاً..

« سايكس بيكو جديد » في الشرق الأوسط

وأخيراً ولعله خلل في السيكولوجية العربية فنحن نفرح ونطرب كثيراً - إذا ما ترددت أنباء بين حين وآخر - عن ظهور خلافات بين ضفتي الأطلسي وتحديداً بين أمريكا وأوروبا وتذهب ببعضنا الظنون في المنطقة العربية - إلى أن العلاقات الأمريكية - الأوروبية تسير في طريق اللاعودة، وأن حلفاء اليوم سيكونون بالضرورة أعداء الغد.

وقناعتي « التي أبنيتها على تأمل عميق لما يجري من أحداث «ومقاربات» على ضفتي «الأطلسي» هي أننا نعاني من قصر نظر مزمن، فضلاً عن مرض عضال آخر نعانيه إلى حد الإدمان هو ضمور الذاكرة، وفقدان القدرة على التمييز، وعدم ربط الأحداث بالبيئة السياسية والدولية التي تقع فيها..

ونتيجة لذلك يغيب عن بالنا أنه من المستحيل أن تتصادم أوروبا وأمريكا، فالمتفق عليه منذ زمن وتحديداً بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أنه

يجب ألا تحدث مواجهة مسلحة بين الطرفين (مع الاحتفاظ بحق كل طرف في الخلاف والاختلاف) ولكن تحت قاعدة الديمقراطية التي تمثل إحدى القيم المشتركة التي تجمع الأوروبيين والأمريكيين معاً في خندق واحد يضم إلى جانب الديمقراطية، حرية الرأي وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

بمعنى آخر أن الاختلاف وارد، بل يكاد يكون مطلوباً، أما ما ليس وارداً ولا مطلوباً (بطبيعة الحال) هو التناحر والتصادم إلى حد ينذر بمواجهات عسكرية.

الشيء الثاني الذي يغيب عن بالنا هو أن هناك اتفاقاً بين ضفتي الأطلسي على أن دول المنطقة العربية (وبعض الدول الشرق أوسطية) تجسد اليوم صورة تركيا القديمة، أقصد صورة الرجل المريض وبالتالي فمن الطبيعي أن يسيل اللعاب (طمعاً) في فرض السيطرة.

والحق أنه لا خلاف بين أمريكا وأوروبا حول هذه النقطة تحديداً، اللهم إلا في بعض التفاصيل فأمريكا لا ترى مناصاً من استخدام القوة الغليظة أو الخشنة (فهذا ما يتلاءم معها باعتبارها أكبر قوة في عامل اليوم)، أما أوروبا فتجد استخدام القوة الناعمة.. ولكن المستهدف واحد وهو كما أسلفت المنطقة العربية (أرض وسماء)..

ولست أشك لحظة واحدة في أننا مقبلون على مرحلة سوف تنكشف فيها تدريجياً تجليات هذا الاتفاق الأطلسي الذي أرست قاعدته من جديد كوندليزا رايس في جولتها الأولى والتي زارت فيها عواصم غربية وشرق أوسطية وفي جولتها الثانية التي توقفت فيها في بعض الدول الأوروبية وأعلنت على الملأ أن الدبلوماسية الأمريكية تعترم كتابة فصل جديد في الشراكة الأطلسية - لا يكون فيها مجال للاختلاف (أو لخلاف) لأنه من غير المعقول أن تتصادم دولة ديمقراطية (مثل أمريكا) مع دول ديمقراطية (مثل دول أوروبا)...

والثابت (عملياً) أن واشنطن قد استوعبت درس حربها على العراق، ووقفت طويلاً أمام (الشقاق) الذي عصف بالشراكة الأطلسية، وجعل دولة (في حجم وقامة فرنسا) تقف في موقف المواجهة ضد أمريكا وتلوح لأول مرة باستخدام

حق الفيتو في مجلس الأمن ضدها.

وهذا (الحال) يقودني إلى القول إن تداعيات حرب العراق (أطلسياً) لا تقل في أهميتها عن تداعيات سقوط حائط برلين، فلئن كان الحدث الثاني قد كشف عن أن العالم مقبل على نظام دولي تحكمه الأحادية القطبية، فإن الحدث الأول قد أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن العلاقات الأطلسية هي بيت الداء (كالمعدة) وبالتالي لا بد من إخلائه من كافة العلل والأمراض، حتى تنطلق أمريكا إلى تنفيذ مخططاتها التي تضعها على رأس أجندة الولاية الثانية لبوش.

وإذا علمنا أن زيارة كوندليزا رايس إلى أوروبا سواء (في فبراير أو ديسمبر ٢٠٠٥) لم تكن تستهدف غير وضع القاطرة على القضبان لكي تنطلق، لأدركنا على الفور أننا أمام تسويات واتفاقات تشبه سايكس بيكو مع اختلاف القوى، والتواريخ وإن بقي الهدف ثابتاً وهو فرض الهيمنة وخطف ثروات الشعب.

وضمن هذه الرؤية كان لا بد لكوندليزا رايس أن تقوم بتنقية الأجواء الأطلسية (الأمريكية الأوروبية) تمهيداً للقاءات قمة تجمع الرئيس بوش الابن ورؤساء أوروبا لبدء عمليات بناء صرح أطلسي يشق عنان السماء.

يبقى أن نذكر أخيراً لاستكمال الرؤية - أن الملفات الساخنة (آنيا) يتقاذفها الأطلسيون كالكرة بين محطات هي: إيران والعراق والصين... وكان الأوروبيون قد اندهشوا من رغبة أستراليا في المشاركة مع التروكيا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) التي تتفاوض باسم الأمريكيين مع إيران حول برنامج الأخيرة النووي وسبب الدهشة أن هذه الرغبة الأسترالية جاءت في وقت كانت تتهامس فيه بعض الأوساط الأمريكية مشككة في نيات الأوروبيين، وتتهمهم (ضمناً) بالمرونة مع إيران. فضلاً عن أن رفض واشنطن المشاركة بشكل مباشر جنباً إلى جنب مع الأوروبيين - في المفاوضات مع إيران يثير حيرة الأوروبيين (ولم تنجح زيارة - كوندليزا رايس في أن تقضى على أسباب هذه الحيرة على كل حال)!

الملف الثاني مكتظ بالأحداث التي تروى ارض العراق (يوماً) بالدم الساخن..

ويبدو أن الهوة التي كانت تفصل بين أمريكا وأوروبا وتحديداً فرنسا وألمانيا، قد ضاقت وتقلصت.. عندما احترمت واشنطن رغبة باريس وبرلين في عدم إرسال قوات إلى العراق، واستعداد باريس لتدريب قوات عراقية ولكن خارج الحدود العراقية، والسماح للشركات الفرنسية بأخذ نصيب من عقود الإعمار في العراق.

والمعروف أن باريس كانت قد أبدت قلقها من مخططات أمريكية ترمى إلى تعميق الهوة بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة خصوصاً أن هذه الأخيرة تربط في رقبتها (ديناً) لأمريكا التي خلصتها من النظم الشيوعية وسمحت لبعضها بالدخول إلى حلف الناتو وهو ما يعنى أن (أوروبا الجديدة) مشدودة بالجميل والامتنان لواشنطن وهو ما يمثل خطراً على وحدة أوروبا اليوم وغداً.

ثم هناك ملف الصين الذي قالت فيه راييس الكلمة الفصل برفضها إقدام أوروبا على رفع الحظر على بيع الأسلحة للصين، لأن ذلك يعطى مؤشرات خاطئة حول حقوق الإنسان المتورطة فيها بكيين منذ مجزرة ساحة تيان أنمين قبل نحو خمسة عشر عاماً، فضلاً عن أن رفع هذا الحظر من شأنه أن يحدث تغييرات في الوضع الاستراتيجى العسكرى في المنطقة وهو ما سيلقى بظلال على ترتيبات القوة العظمى (أمريكا) بشأن المستقبل في آسيا والعالم..

بكلمة أخيرة: إن الرهان على الخلافات الأطلسية (الأمريكية - الأوروبية) هو بالضرورة رهان خاسر، لأن أوروبا وأمريكا استوعبتا درس حرب العراق، ووجدتا أن الانشغال بجمع الغنائم مهما اختلفت حصص كل طرف عن الآخر - أجدى ألف مرة من إفساح المجال لاستفحال الخلافات... وهكذا بات في حكم المؤكد أن عالم اليوم يتنافس بواكير «وفاق دولى جديد» بين طرفي المعادلة الدولية الكبرى أمريكا وأوروبا..

